الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

7 **ذو القعدة** 1435 –2 **سبتمبر** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	12
حقوق الإنسان فى العالم	26

ينظمه مركز الحماية من العنف الأسري بمدينة الأمير سلطان الطبية

ملتقى لحماية المرأة من الإيذاء يبحث قضايا الحقوق والصحة النفسية والأبعاد الاجتماعية.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972462

الرياض - محمد الحيدر

ينظم مركز الحماية من العنف الأسري، بمدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية في وزارة الدفاع، يوم غد الاربعاء الملتقى الأول لحماية المرأة من الإيذاء، ويستمر لمدة يومين بالمركز الاجتماعي في مدينة الأمير سلطان الطبية في الرياض.

واوضحت ل"الرياض" الدكتورة سميره الغامدي رئيسة مكتب الحماية من العنف الأسري والإهمال استشارية طب نفسي أطفال ومراهقين بمدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية ان الملتقى يهدف إلى الإسهام في تعريف المرأة بنظام الحماية من الإيذاء، وتسليط الضوء على دور الجهات المعنية في حماية المرأة من الإيذاء، والتعريف بالآثار النفسية للعنف ضد المرأة، إلى جانب رفع الوعي حول حقوق المرأة القانونية.

ويرأس الجلسة الأولى للملتقى الدكتور ناصر بن راجح الشهراني، عضو مجلس الشورى، ويشارك فيها الدكتور محمد بن عبدالرحمن المقرن القاضي في مجلس القضاء الأعلى متحدثاً عن دور الجهات المعنية في حماية المرأة من الإيذاء والعقيد الركن الدكتور عبدالله بن متعب بن ربيق، استاذ القانون بكلية القيادة والأركان بالحرس الوطني، متناولاً تفعيل حماية المرأة المعنفة وفق نظام الحماية من الإيذاء وفي الجلسة الثانية التي يرأسها ابراهيم الشثري، المدير العام للإدارة العامة للحقوق العامة بإمارة الرياض، تتحدث الأستاذة موضي بنت حمد الزهراني، مديرة دار الحماية والضيافة الاجتماعية بالرياض، عن دور وزارة الشؤون الاجتماعية في حماية المرأة من الإيذاء، ويناقش الدكتور ناصر بن صالح العواد، مستشار وزارة العدل للبرامج الاجتماعية، دور الوزارة في حماية المرأة من الإيذاء ويرأس الجلسة الثالثة كل من الدكتور عبدالله بن محمد الهذلول، رئيس المجلس العلمي للطب النفسي بالهيئة السعودية للتخصصات الصحية سابقاً، والدكتور عبدالحميد الحبيب، المدير العام للصحة النفسية والاجتماعية. وفي الجلسة يناقش الدكتور داخل بن عايد الصاعدي، استشاري الطب النفسي، علاج كرب ما بعد الصدمة بين الماضي والحاضر والمستقبل، وتتناول الاخصائية النفسية نازنين أسود، الآثار النفسية المترتبة على العنف ضد المرأة. وترأس الجلسة الرابعة الدكتورة مها المنيف، المدير التنفيذي للبرنامج الوطني للأمان الأسري، والدكتور خالد بن عبدالرحمن الفاخري، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي الجلسة يقدم الدكتور عبدالعزيز عثمان الفالح، عضو هيئة حقوق الإنسان، دور الهيئة في تنفيذ نظام الحماية من الإيذاء، وتقدم الأستاذة نورة الأحمري، اخصائية علم النفس السريري في الأمان الأسري، تأهيل المعنفات لبداية جديدة.

وتعقد ضمن أعمال الملتقى أربعة ورش عمل، الأولى بعنوان "اضطراب كرب ما بعد الصدمة"، تقدمها الاخصائية النفسية نازنين أسود، والثانية "تقييم حالات العنف الجسدي والجنسي ضد المرأة، للدكتور أحمد بن محمد عقيلان استشاري الطب الشرعي، والدكتورة أميرة بنت محمد الدوسري، الأستاذ المساعد واستشاري التمريض (التنمية الصحية للبالغين).

والورشة الثالثة عنوانها "التعامل مع حالات العنف ضد المرأة من الناحية النفسية، وفيها تقدم الدكتورة نادية تميمي، استشارية علم النفس السريري عن "أسلوب تعلم التعامل مع المرأة المعنفة، كما يقدم كل من الدكتور عبده كامل الطايفي الاستاذ المشارك بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، والأستاذة مها القطان، الاخصائية الاجتماعية، الورشة الرابعة عن الإرشاد الاجتماعي عند استقبال خالات العنف.

شركة المياه الوطنية تعقب على مقال الأستاذ عابد خزندار :

ما تم نشره على لسان عضو هيئة حقوق الانسان يخص مجمع مركز الإيواء بالشميسي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972283

سعادة الاستاذ/ عابد خزندار وفقه الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،
إشارة إلى مقالكم المنشور في صحيفة الرياض يوم الاربعاء 2014/8/13م بعنوان (الصرف الصحي والفساد)، فنود بدايةً أن نشكر سعادتكم على حرصكم واهتمامكم بخدمة المواطن وطرح قضاياه وهي في الوقت ذاته تساهم مع شركة المياه الوطنية في كل ما من شأنه تحقيق المصلحة العامة وتوفير الراحة للمواطنين.
وأحيط سعادتكم -والقارئ الكريم- بأن الشركة بدأت في تولي ادارة قطاع المياه والصرف الصحي بمدينتي مكة المكرمة والطائف في العام 2011م، والذي لا يتجاوز ثلاث سنوات، كما أن الشركة قامت بتطبيق عدد من الخطط والإجراءات في تنفيذ مشاريعها ومنها خطة (إنجاز) والتي استطاعت الشركة من خلالها تخفيض عدد المشاريع المتعثرة التي استلمتها عند بدء توليها إدارة قطاع المياه والصرف الصحي.
كما نوضح بأن ما تم نشرة على لسان عضو هيئة حقوق الانسان يخص مجمع مركز الايواء بالشميسي، وهو يخص إحدى الجهات الحكومية دون أدني مسؤولية على الشركة.
ومن هذا المنطلق تجدون سعادتكم أدناه توضيحاً لما ذكر في مقالكم المشار إليه بالإضافة إلى معلومات مختصرة عن جهود الشركة في المنطقة الغربية وفق مسؤوليتها لكل من مدينة (مكة المكرمة – جدة – الطائف)، كما يسرنا دعوتكم ومن ترون للاطلاع عن كثب على الجهود القائمة والمنفذة في قطاع المياه والمعالجة البيئية في المدن التابعة للشركة .
بأمل إطلاع سعادتكم وتصحيح ما تم التنويه عنه في ذات الصحيفة والتواصل معنا مباشرة في حال الاستفسار وطلب أي معلومات .
ولسعادتكم أطيب تحياتي،،،
ايضاحات:
جهود الشركة في إدارة وتنمية قطاع المياه والصرف الصحي في المدن التابعة لها بمنطقة مكة المكرمة:
تسعى شركة المياه الوطنية بالعمل على قدم وساق لتنفيذ مشاريعها لمنظومة الصرف الصحي في مدينة مكة المكرمة وإنجاز العديد من تلك المشاريع والاستفادة منها؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر تنفيذ أكثر من (16.925) توصيلة صرف صحي منزلية على مستوى مدينة مكة المكرمة خلال عام 2013م وحتى تاريخه، وكذلك الانتهاء من تنفيذ وتشغيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي ثلاثياً حدا (2) والاستفادة منها بشكل كامل، ومشاريع أخرى متعددة أهمها:
* مشاريع الصرف الصحي في منطقة الشرائع حيث تم الآتي:
* تشغيل محطة الرفع لمياه الصرف الصحي.
* الانتهاء من استلام عدد من مشاريع الخطوط الرئيسية ابتدائياً وأخرى نهائياً والاستفادة منها .
* تنفيذ مشاريع التوصيلات المنزلية.
* مشاريع تخدم مناطق مختلفة في مدينة مكة المكرمة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

* الانتهاء من تنفيذ عدد من مشاريع الخطوط الرئيسية والشبكات الفرعية والاستفادة منها لخدمة منطقة الخضراء والمعيصم وجزء من جبل النور والغسالة، ومنطقة الشوقية، ومنطقة العوالي، بالإضافة إلى منطقة العزيزية، ومنطقة بطحاء قريش، وحي النسيم، والاستفادة فعلياً من تلك المشاريع.
* يجري حالياً تنفيذ مشاريع خطوط رئيسية وشبكات فرعية تخدم منطقة الفيحاء والعمرة وابو مراغ والزاهر وسيتم الانتهاء منها وفق الجدول الزمني المحدد.
* وفيما يخص محافظة جدة فقد أنهت الشركة عددا كبيرا من مشاريعها أهمها:
* تنفيذ منظومة الصرف الصحي للمنطقة الشمالية الوسطى والتي اشتملت على تنفيذ محطات معالجة ثلاثية منها محطة المطار-1 بطاقة (250.000م3/يوم) وإعادة تأهيل ورفع طاقة محطات أخرى قائمة، وتنفيذ رابع أكبر محطة رفع في العالم وخطوط رئيسية وفرعية وانفاق.
* إلغاء محطة الخمرة (1) وإعادة تأهيل محطات الخمرة (2و3)، وكذلك وإنشاء وتشغيل محطة المعالجة الخمرة - 4 بطاقة (250.000م3/يوم)، وإنشاء وتشغيل محطة الخمرة الصناعية بطاقة (50.000 م3/يوم)، والوصل على طاقة معالجة تبلغ أكثر من (مليون م3/يوم) في محافظة جدة.
* الانتهاء من توصيل أكثر من (25) الف منزل بخدمات الصرف الصحي خلال السنتين الاخيرة فقط، والوصول إلى نسبة تغطية تبلغ (60%) من سكان مدينة جدة، والعمل جار على قدم وساق لتنفيذ مشاريع أخرى بالتنسيق مع كافة الجهات الخدمية ذات العلاقة.
* تجفيف بحيرة الصرف الصحي بوادي العسلاء (المسك)/ خلال ثلاثة أشهر فقط في العام 2010م، ومعالجتها بيئياً وتسليمها لأمانة محافظة جدة.
* وفيما يخص محافظة الطائف فقد أنهت الشركة عددا كبيرا من مشاريعها أهمها:
* تشغيل محطة المعالجة البيئية الجديدة (معالجة ثلاثية) وبكامل طاقتها البالغة (80) ألف متر مكعب، وبذلك يصل إجمالي كمية المياه المعالجة بمدينة الطائف إلى (147) ألف م3 يومياً.
* تجهيز(6) محطات تعبئة للمياه (الأشياب) للعمل بالطاقة القصوى وهي الشرفية، الحوية، المثناة، العرفاء، السيل الصغير، ومحطات تعبئة الخزان الاستراتيجي.
* التنسيق مع المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة لضخ (250) ألف م3 يومياً من المياه لمحافظة الطائف، وذلك بما يضمن إيصال خدمات المياه لسكان وزوار المحافظة.
وفي الختام فإن شركة المياه الوطنية ترحب بأي طرح يخدم الوطن والمواطن ويحقق المصلحة العامة.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

خلال استقباله لوفد الكونجرس الأمريكي

نائب ٠ حقوق الإنسان" : ٠المناصحة" نجح في تقويم معتنقي الأفكار الخطيرة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/02/article_882518.html

"الاقتصادية" من الرياض
قال الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان، إن الدور الفاعل الذي يقوم به مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة في مجال مكافحة الإرهاب وتقويم الأفكار المنحرفة وتأهيل معتنقي هذه الأفكار الخطيرة ومحاورتهم أسهم بعودتهم إلى مجتمعاتهم مواطنين فاعلين.
جاء ذلك خلال لقاء الدكتور آل حسين في مقر الهيئة، أمس، مع عدد من مستشاري ومساعدي أعضاء الكونجرس الأمريكي، حيث رحب الدكتور آل حسين بالوفد مثمنا هذه الزيارة التي تفتح آفاق تعاون بناء وتتيح الفرصة أمام الوفد

للاطلاع على ما يتحقق على أرض الواقع من تنمية وتطور.
وجرى خلال اللقاء مناقشة العديد من الموضوعات المتعلقة بمجال حقوق الإنسان في البلدين الصديقين، حيث استعرض نائب رئيس الهيئة حقوق الإنسان في الإسلام ومسيرتها التاريخية مؤكدا أن الشريعة الإسلامية هي حاضن رئيس لحقوق الإنسان وأن المملكة تدعم كل توجه يحافظ على كرامة الإنسان ويحفظ حقوقه ويرتقي بممارسة حقوق الإنسان وتعاون الدول عليها بعيدا عن تسييسها أو استغلالها.
كما استعرض نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان المهام المنوطة بالهيئة وما اتخذته من تدابير لتفعيلها على أرض الواقع، حيث تتولى الهيئة حسب تنظيمها العديد من المهام الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان حيث تعمل على التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، كما تقوم الهيئة بمراجعة الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها وفقا للإجراءات النظامية كما تقوم الهيئة بزيارة السجون ودور التوقيف، وتتلقى الهيئة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان وتعمل على اتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها، كما تقوم الهيئة وحسب تنظيمها على وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان واقتراح سبل نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها، إضافة للعديد من المهام والصلاحيات التي أتاحها تنظيم الهيئة، كما قدم شرحا عن إنجازات الهيئة وما حققته في ظل تنظيمها وما صدر عنها من تقارير وإسهامات في سن القوانين والأنظمة المعنية بحقوق الإنسان.
كما استعرض الدكتور آل حسين جهود المملكة في مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص حيث أصدرت المملكة نظام مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص، الذي يهدف إلى معاقبة مرتكبي هذه الجريمة بعقوبات رادعة، إضافة إلى توفير الحماية والتأهيل للضحايا.
وبين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدور الفاعل الذي يقوم به مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة في مجال مكافحة الإرهاب وتقويم الأفكار المنحرفة وتأهيل معتنقي هذه الأفكار الخطيرة ومحاورتهم بما يسهم بعودتهم إلى مجتمعاتهم مواطنين فاعلين.
كما أكد على ضرورة التعاون المشترك فيما يتعلق بتبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان باعتبار أن التعاون والتشاور في مجال حقوق الإنسان مطلب عالمي أسست من أجله العديد من المؤسسات الأممية.
من جانبه أكد وفد الكونجرس الأمريكي أهمية التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة في مجال حقوق الإنسان، منوهين بالتطورات التنموية التي تشهدها المملكة.

اليوم

إعادة تنظيم جمع التبرعات للأعمال الخيرية

مختصون حقوقيون لـ اليوم : أنظمة المملكة ضد الإرهاب والعنف وتكفل حقوق المواطن

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4011581

إبراهيم الحسين - الأحساء
مع تصاعد وتيرة العنف والإرهاب الذي يجتاح الشرق الأوسط كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي اهتمت بهذا الأمر نتيجة ارتباط أمنها القومي بما يحدث في المنطقة، ووقفت وقفة حازمة وصارمة ضد الإرهاب بكل أشكاله وصوره على الصعيدين المحلي والدولي، وتصدت لأعمال العنف فحاربته وشجبته وأدانته وأثبتت للعالم أجمع جدية مطلقة، وحزما وصرامة في مواجهة العمليات الإرهابية، وجندت كافة أجهزتها لحماية المجتمع من خطر الإرهابيين وشرهم ومن ذلك القضاء على أعداد كبيرة من العناصر الإرهابية في مختلف مناطق المملكة.

وأصدرت جملة من الأنظمة والتعليمات واللوائح لاستخدام شبكة الإنترنت والاشتراك فيها بهدف مواجهة الاعتداءات الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني، كما عملت الدولة عبر أجهزتها الرسمية على تجفيف منابع الإرهاب واجتثاث جذوره من خلال إعادة تنظيم جمع التبرعات للأعمال الخيرية التي قد تستغل لغير الأعمال المشروعة.
وشهدت هذه التنظيمات تفاعلا من المختصين في حقوق الانسان والمحامين حيث أكد الدكتور ابراهيم عبدالعزيز الشدي عضو مجلس هيئة حقوق الانسان والمتحدث الرسمي لها لـ "اليوم" أن الإرهاب بكل صوره يمثل اشد أنواع انتهاكات حقوق الانسان ولا سيما عمليات القتل والتفجير التي تنتهك حق الانسان في الحياة وتدمر فرص الآخرين في الاستمتاع بحقوقهم المدنية والاقتصادية وغيرها.
وأعرب الدكتور الشدي عن ارتياحه للدور الكبير الذي تقوم به المملكة في مكافحة الإرهاب سواء ما تقوم به من جهود لمحاربة الإرهاب في الداخل واستحقت من اجل هذه الجهود شكر وتقدير المجتمع الدولي وامتدت جهود المملكة الجبارة في محاربة الإرهاب والميدان الدولي من خلال تنظيم المؤتمرات واللقاءات الدولية والإقليمية بالتعاون مع الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية وأكدت هذا الاهتمام والجدية في محاربة الإرهاب باقتراحها للمركز الدولي لمحاربة الإرهاب ليكون مركز دراسات جادة لأسباب الإرهاب والتعاون في التعامل مع كل صوره ووضع الآليات المناسبة لمحاربته وتأكيدا لجدية المملكة أبدت استعدادها لاستضافته ودعمه وآخر المؤشرات لاهتمام المملكة بمحاربة الإرهاب ذلك الدعم المالي الذي قدمته المملكة للأمم المتحدة بمبـــلغ مـــائة مليون ريال لمكافحة الإرهاب والإسراع في انشاء المركز الدولي.
نظام صارم:
من جهته قال المحامي والمستشار القانوني الدكتور ماجد محمد قاروب أمين الاتحاد الدولي للمحامين في الشرق الأوسط ان المملكة اتخذت تدابير وإجراءات في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله، كان من أهمها تأكيد رفضها الشديد وإدانتها وشجبها للإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأيا كان مصدره وأهدافه، مع تعاونها وانضمامها وإسهامها بفعالية في الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لمواجهة الإرهاب وتمويله، والتزامها وتنفيذها للقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله ومنها ما يتعلق بتجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر الأسلحة بحق جميع الأشخاص والكيانات المدرجة على القائمة الموحدة للجنة العقوبات بمجلس الأمن، وتوثيق التعاون مع الدول والمنظمات الدولية من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب، وكل ذلك يكرس ويعكس تصدي المملكة لهذه الظاهرة العالمية وتوجت ذلك بنظام صارم لتجريم الإرهاب يحفظ امن المجتمع، وأضاف قاروب بقوله لقد شجعت المملكة الجهود الدولية الهادفة للتصدي لظاهرة الإرهاب والاستفادة من الخبرات والأبحاث وتبادلها على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ودعت إلى عقد اتفاقية دولية لمحاربة الإرهاب من خلال عمل دولي متفق عليه في إطار الأمم المتحدة وتعزيز التضامن الإسلامي في مكافحة القرصنة الجوية وإنشاء لجنة عليا لمكافحة الإرهاب، ولجنة دائمة لمكافحة الإرهاب تعنى بتلقي ودراسة الطلبات الواردة للمملكة من الدول والهيئات الدولية ذات الصلة بموضوع مكافحة الإرهاب واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، مع العمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله وإنشاء قنوات اتصال للتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية والدول الأخرى للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله عبر وزارة الخارجية ووفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة، وشاركت المملكة في أعمال اللجنة السادسة "اللجنة القانونية"في الأمم المتحدة وذلك بمناقشة البند المطروح على جدول الأعمال المعنون "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي" كما وقعت وانضمت الى عدة اتفاقيات دولية وإقليمية لمكافحة الإرهاب وتمويله.
منع التشدد:
أما الدكتور يوسف الجبر رئيس لجنة المحامين في الغرفة التجارية بالأحساء أشار إلى أن المملكة من أكثر الدول ممانعة للإرهاب وأرفعها صوتاً في التحذير من الغلو وأعمقها خططًا في محاصرة خلاياه، وقد ترجمت الجهات التنفيذية هذا التوجه في أنظمة وتشريعات لا تأذن لحروف الإرهاب بالعيش في مجتمعنا المسالم. ورغم اتساع قطر التسامح وسط بلادنا إلا أن هناك حواجز عالية تمنع تسلل التشدد المذموم وفكر الخوارج إلى ديارنا. ولعل دولتنا من أوائل دول المنطقة التي صنفت الأفعال الإرهابية وجرمتها بقوانين واضحة لا تقبل التأويل الآخر، وهذه الخطوة من أهم الإجراءات الحمائية في القانون، فهي تقطع الطريق على أي اجتهاد يتساهل مع أي فعل إرهابي، ويربي الأجيال على النفور من هذه الثقافة القاتلة، ويفتح الباب لكل المنابر المؤثرة لتشارك في طرد هذا الحراك المنحرف الأثيم، وأضاف الجبر ان المملكة قد خصصت محكمة جزائية متخصصة لقضايا الإرهاب، وأنفقت على تجهيزاتها وأنظمتها؛ لتكون حصنًا للمجتمع يردع كل من ينشر الرعب ويخل بالأمن ويسعى في الأرض بالفساد، وقد تلقى قضاة هذه المحكمة دورات مكثفة في جميع العلوم الضرورية التي تكشف أبعاد هذا النوع من الجرائم، ولذلك نجد أن الأحكام الصادرة منهم موزونة وعادلة. ولم يغفل المشرع عن تأثير وسائل التقنية والتواصل الاجتماعي في نقل أفكار الإرهابيين، فجعل العقوبة القصوى في الجرائم

الالكترونية لمن يستغل هذه الوسائل في تضليل الشباب وجذبهم للفئة الضالة. وليست العقوبة التي تصدر ضد المجرمين هنا جافة بل هي مطعمة ببرامج تربوية ومناصحة لمحاولة إعادة الشباب لفطرته السوية، وهي البرامج التي أشاد بها العالم وجعلوها من إبداعات النظام المحلي وتم تدريس هذه التجربة لدول عديدة. وكل عام نرى أنظمة وليدة تسد كل الثغرات والثقوب في وجه الخوارج. وكان من أهمها تجريم ومساءلة كل من يشارك في الفتن وبؤر الصراع حولنا، مما يثبت موقف المملكة التاريخي في عدم التدخل في الحروب الأهلية والحفاظ على شبابنا من تأثير الجماعات المتطرفة. هذه الاستراتيجية الشاملة التي بنتها الحكومة على أسس قوية ترسم حقيقة عقيدة هذه الدولة رعاة وشعباً وهي عقيدة الإسلام الحنيف واحترام الحقوق وتعظيم الحرمات ومكافحة التطرف والإرهاب، عقيدة البناء والتعمير لا الخراب والتدمير.

تشديد العقوبة:

وشدد المحامي سلطان بن زاحم عضو فريق التشريع السعودي بمجلس التعاون الخليجي أن الجهات الجنائية على تكييف الواقعة المتمثلة في الفعل المعاقب عليه وفق قواعد التجريم، مرورا بتكييف هذه الاعمال من خلال تحليل عنصر الجريمة، وفق اسس علمية دقيقة لبيان التكييف القانوني لها وأن الجريمة سلوك يتعارض مع بقاء المجتمع مستقرٌ، وهو ينقله من حالة استقرار لحالة رعب وفزع، فاذا وقعت الجريمة كانت سببا لوقوع خطر يؤذي المجتمع ويهدد استقراره الامني والاقتصادي. وبيّن ابن زاحم ان تحليل الفعل المجرّم يمر لدى جهاتنا الأمنية وفق تصنيف العمل وفق واقعة غير مباحة، فالعمل الاجرامي يعني الحركة الجسدية التي يتحقق بها النشاط الاجرامي، والذي يعد تعبيرا عن الارادة لتحقيق الفعل غير المباح. أما الواقعة فتشمل معها عنصر الارادة للقيام بهذا الفعل، ويؤكد خبراء علم مكافحة الاجرام أن الفعل المادي المجرد من الاعتبار المعنوي او النفسي هو في حقيقته عمل لا تعتد به القاعدة الجنائية، وهم بذلك يؤكدون على ان الجانب المعنوي للفعل الاجرامي له أثر هام لقيام الجريمة ويعد من أهم أركانها. وقال المحامي سلطان إن جهات التحقيق لدينا تقوم بالتدقيق في تحليل أي فعل مجرّم لأنه بمثابة الوصول للعمق القانوني وفق فلسفة موصلة لتفسير أي غموض لاكتشاف جريمة قائمة، مع الإعمال بماهية الوقائع المرتكبة على اساسين هما: القانون الذي جرّم هذا الفعل، والافعال الصادرة من المتهم. وشدد عضو فريق التشريع الى ان الجهات الجنائية لا تقوم بتكييف الواقعة "الفعل الصادر" دون الالتفات لوقائع الفعل، والا خرج التجريم من نطاق الوظيفة الى التفسير المجرد للقانون على فرض نظرية غير عملية، اذ لا يستساغ تكييف عمل على انه مجرم دون وجود واقعة "فعل"، فقيام جريمة او الشروع فيها يرتب على فاعلها أثرا موضوعيا يتمثل في حق الدولة في العقاب، وتثور حينها العناصر المكوّنة للجريمة "ادوات وافعال".

معالجة تشريعية:

وبين المحامي بدر الجعفري أن المعالجة التشريعية لموضوع الجريمة الإرهابية من الأمور التي تتسم بالتعقيد والحساسية البالغة، التي تتطلب مجهوداً استثنائياً من أجل الوصول إلى موازنة عادلة بين مقتضيات تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي، ومراعاة المعايير الضامنة لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في حرية الرأي والتعبير عنه، ولا شك أن "النظام الجزائي لجرائم الإرهاب وتمويله" الذي تم صدوره مطلع العام الهجري الجاري يعد إضافة تشريعية مفصلية في تجريم أعمال الإرهاب والتعامل معها إجرائياً وموضوعياً، ويعد سنداً نظامياً مباشراً لتجريم أية أفعال مادية تنطوي على العنف الذي يستهدف ترويع الآمنين أو زعزعة الأمن أو إحداث الفوضى، سواء أقام بذلك أفراد أم مجموعات. وما يفترض أن تتسم به تشريعات مكافحة الجريمة الإرهابية أن تكون قادرة على تتبع منابع الإرهاب وأسبابه المباشرة والسعي لقطعها من جذورها بالتجريم ووضع العقوبة الملائمة لذلك، وهذا ما يعقد إجراءات التشريع في هذا النوع من الجرائم، إذ ان المنطقة الفاصلة بين حرية تبني الآراء والقناعات التي يمكن أن تكون سبباً غير مباشر لوقوع جرائم إرهابية، وبين تبني الآراء والقناعات التي تكون سبباً مباشراً في أعمال العنف والإرهاب هي منطقة جدلية وتختلف حولها الآراء والاجتهادات، وشدد اللواء قحاط محمد ال قحاط مدير شرطة المنطقة الشرقية المكلف على أنّ حكومة المملكة العربية السعودية قامت بجهود بارزة في مكافحة الإرهاب عبر الطرق الوقائية والعلاجية حتى باتت المملكة واحدة من أكثر الدول في العالم خبرةً في التعامل مع هذه الظاهرة، ومن أهم تلك الجهود، عقد العديد من اللقاءات والندوات والمؤتمرات العالمية من أجل بحث ظاهرة الإرهاب وتبيان أخطارها.

إرهابي يعقد اجتماعات مع جهات مناوئة للمملكة لإثارة الرأي العام ضد الدولة

الجزائية تدين 17 متهما في خلية الـ67 بالسجن بين 30 شهرا و26عاما

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140902/Con20140902720737.htm

منصور الشهري (الرياض)

كشفت جلسات استكمال النطق بالأحكام الابتدائية على أعضاء خلية إرهابية مكونة من 67 متهما تورط أحدهم بالتوصل والاجتماع مع أشخاص خارج المملكة لهم توجهات مناوئة للمملكة في محاولة لإثارة الرأي العام ضد الدولة من خلال تحريضه على التدخل لدعم الموقوفين أمنيا الموقوفين في قضايا الإرهاب، وعقد اجتماعات سرية لبحث دعم المقاتلين في العراق مادياً وتحريض الناس على ذلك.

وجاءت حيثيات الحكم على المتهمين الـ 17 من أعضاء الخلية بين 30 شهرا و 26 عاما ومثل أمام ناظر القضية دفعة أخرى من عناصر الخلية الـ 67 بحضور 17 متهما 19-21-37-47-52-54-55-56-57-58-59-60-61-62-64-66-67 حيث حضر عدد من ذويهم جلسات الحكم وكذلك ممثلين وسائل الإعلام وممثل هيئة حقوق الإنسان.

وكانت أبرز التهم الموجهة لهم ارتباط أحدهم بالهالك يونس الحياري قتل لاحقاً في مواجهة أمنية وإيوائه إياه مع عائلته مدة طويلة أكثر من مرة وتستره عليه، وتسببه في الإخلال بالأمن داخل السجن.

وأدين متهم آخر باعتناقه المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة بتكفيره الدولة وافتياته على ولي الأمر من خلال تستره على أشخاص علم قيامهم بتنسيق ومساعدة الشباب في الخروج إلى مواطن الفتنة وتعدد الرايات العمية للمشاركة في القتال الدائر هناك دون إذن ولي الأمر وتنسيقه خروج عدد من الأشخاص إلى العراق بربطهم بالمنسق ليتولى أمر خروجهم واعتقاده وجوب القتال الدائر في العراق وأنه لا يلزم في ذلك إذن الإمام، وحضوره اجتماعات يتم فيها القدح في علماء هذه البلاد المعتبرين وتواصله في إيصال الرسائل بين بعض الأشخاص المشبوهين واتفاقه مع بعض الأشخاص على عقد اجتماعات سرية لبحث دعم المقاتلين في العراق مادياً وتحريض الناس على ذلك واجتماعهم لذلك الغرض واتفاقه معهم على تعيين أمير لهم وأن يتولى هو إيصال المبالغ التي جمعها داخل البلاد إلى المقاتلين في العراق عن طريق أحد الأشخاص.

وثبت تورط أحد الماثلين أمام ناظر القضية بإيصاله شخصين بسيارته إلى مدينة الرياض للسفر من هناك إلى سوريا بقصد دخول العراق للمشاركة في القتال الدائر هناك مع علمه بذلك وتستره عليهما وعلى عزم أحدهما القيام بعملية انتحارية هناك، وتورط متهم آخر بالمساعدة في استمرار هروب أربعة أشخاص من الموقوفين بسجن المباحث العامة بإيوائهم في منزله خشية انكشاف أمرهم والقبض عليهم مع علمه بحقيقة أمرهم

فيما أدان ناظر القضية أحد المتهمين بتواصله مع أشخاص خارج هذه البلاد لهم توجهات مناوئة للدولة والاجتماع معهم ومحاولة إثارة الرأي العام ضد الدولة من خلال تحريضه على التدخل لدعم الموقوفين أمنياً.

وجاءت الأحكام الصادرة ضد الماثلين أمام المحكمة، بالحكم على المتهم الـ19 بالسجن ست سنوات ونصف السنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 21 السجن لمدة 26 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 37 السجن لمدة 13 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه المدعى عليه الـ 47 السجن لمدة ست سنوات وتغريمه مالية مقدارها

ألف ريال، المدعى عليه الـ52 السجن سنتين ونصف والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ54 السجن لمدة 14 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه. المدعى عليه الـ55 السجن لمدة 10 سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ56 السجن لمدة 13 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ57 السجن 11 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 58 السجن لمدة 9 سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ59 السجن لمدة 13 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 60 السجن لمدة 5 سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ61 السجن لمدة 7 سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ62 السجن لمدة 8 سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 64 السجن لمدة 6 سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ66 السجن لمدة 7 سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ67 السجن لمدة 11 سنة وإبعاده من المملكة إتقاء لشره بعد تنفيذ الحكم عليه واستيفاء ما له وما عليه من حقوق.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أعضاء "شورى": منسوبو "هيئة الأمر بالمعروف" نظرتهم "فوقية" للمجتمع

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
بدأت أولى جلسات الشورى بانتقادات ساخرة وحادة من أعضاء المجلس تجاه هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واصفين بعض منسوبي الهيئة الميدانيين بممارسة الفوقية على المجتمع نتيجة ما يقومون به من اعتقالات تعسفية، إضافة إلى تعزيز الخوف من السحر في المجتمع السعودي.
وعلى رغم أن الشوريين كرروا جملتي «بعض منسوبي الهيئة» و«أخطاء فردية» أثنا الجلسة أمس (الإثنين)، بيد أنهم أكدوا أنها عكست صورة سلبية عن أجهزة الدولة والمجتمع، في إشارة إلى «قفز» منسوبي الهيئة على السيارات ومطاردة الشباب وانتزاع الاعترافات وحلق رؤوس الشباب.
ولفت عضو الشورى الدكتور أحمد الزيلعي إلى أن الصورة النمطية السلبية عن الهيئة تحتاج إلى زمن وكوادر جديدة، مدربة على سلوكيات تستند إلى أسس منهجية تمحو الصورة العالقة في أذهان الكثيرين عن الهيئة، مشيراً إلى تصريح رئيسها الحالي بأن بعض من منسوبيها «ما زالوا متلبسين بأذيال الفوقية التي تلبست الهيئة في مقتبل أمرها، وتعالوا على الناس بإطلاق أوامرهم ونواهيهم»، موضحا أن النظرة السلبية للهيئة تأتي في العصر الذي تمر فيه بأفضل حالاتها.
وبلغة ساخرة، اعتبر اللواء الطيار عبدالله السعدون الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف رسخت الخوف بين الجهلة والأميين، بعد أن أنشئت الأخيرة وحدات مخصصة لمكافحة السحر وعرض أدوات السحر في معارض الكتاب، عوضاً عن توعية الناس من الخوف المبالغ منه، والذي تسبب بدوره في نتائج سلبية أوصلت ضحاياها إلى القصاص، مستدلاً بحوادث معروفة نفذ فيها القصاص كان شهودها الجن - طبقاً لأقواله - وأفاد السعدون بأن السحر يعج في المجتمعات الجاهلة فقط، وثبت في حالات كثيرة أنها أمراض عضوية أو نفسية، مطالباً الهيئة بالبحث عن الأسباب الحقيقية للمرضى عوضاً عن عزو أي مشكلة إلى السحر بشكل مبالغ، مضيفاً: «هناك أناس ينتفعون من السحر، وآخرين ذهبوا ضحايا مثل الخدم والأزواج»، متهكماً على القضايا التي تنسب إلى السحر في المجتمع السعودي «الزوجة الثانية تتهم الأولى بأن الأولى سحرتها واستحوذت عليه».
وجدد أعضاء المجلس المطالبة بتنفيذ قرار الشورى قبل عامين، الخاص بوضع منهج عمل ضمن دليل إرشادي يحدد المنكرات التي تتطلب التدخل من العضو الميداني، مؤكدين أنها ستقلل من ضبطيات الهيئة وتضيق السلطة التقديرية لأعضاء الهيئة الميدانية التي نتج عنها كوارث بحسب تعبير الأعضاء، وفي الجلسة ذاتها طالب عضو الشورى الدكتور مشعل السلمي هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بأداء واجبها وتنفيذ قرار مجلس الشورى القاضي بإلزام شركات الاتصالات في المملكة بخفض أسعار المكالمات و«الإنترنت» التي تعد الأعلى عالمياً، طبقاً لتقرير حماية المستهلك الأخير، الذي أعلن عن ارتفاع تكلفة الدقيقة في شركات الاتصالات السعودية، إذ تصل إلى 35 هللة، بينما المتوسط العالمي بحدود 7 هللات للدقيقة، وأن 30 في المئة من دخل الفرد السعودي شهرياً يذهب لصالح خدمات الاتصالات.
وطالب العضو الدكتور سلطان السلطان بتوصيات احترافية من المجلس تساعد على صناعة التقنية في المملكة، «لأن التقنية منذ سنين وهي مكانك سر».
من جانب آخر، قادت عضوات الشورى حملة مناهضة لتطبيق الكادر الصحي على العاملين في المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي، بسبب تجاهله طبيعة العمل وإضراره بأدائها، مقترحين أن تستثنى المؤسسة من تطبيق الكادر الصحي، باعتباره مستشفى مرجعي نموذجي ويستحق الدعم لاستقطاب الكفاءات الطبية. وطالبت العضوات بكادر صحي

خاص، لأن الكادر الموحد ظلم لانجازات المستشفى المميزة، وإغفال لما حققه من إنجازات كبرى على المستوى الدولي، مطالبات بالعالمية للمؤسسة.
وانتقد أعضاء المجلس ارتفاع أعداد العاملين الإداريين من غير السعوديين في «التخصصي» إلى نسبة 29 في المئة في الوظائف الإدارية، وانخفاض العاملين في مجال التمريض في المستشفى التخصصي في جدة إلى 12 في المئة من الكادر التمريضي.

"الإسكان" تطالب "المستبعدين" بعدم مراجعة وزارتها ومكاتب "العدل"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

ينبع – عبدالله زويد
راجعت وزارة الإسكان عن طلبها السابق بمراجعة من لم يحالفهم الحظ للدخول في مرحلة التأهيل المعلن عنها أخيراً، بسبب امتلاكهم أرضاً، بالإضافة إلى عدم مراجعة وزارة العدل والحصول على مشهد رسمي بعدم تملكهم للأرض ومن ثم تصحيح أوضاعهم، إذ طالبتهم أمس، بعدم مراجعة مكاتب العدل والإسكان معاً من دون أن توضح الأسباب في رسالتها الإلكترونية.
وأبلغت الإسكان في رسالة نصية بعدم الحاجة لزيارة مكاتب وزارة العدل ولا الإسكان، كونها ستبلغ المواطنين بآلية تحديث البيانات من دون أن تحدد كيفية الإبلاغ سواء أكانت إلكترونية أم بواسطة الاتصال وترك الأمر معلقاً.
وعلمت «الحياة» أن سبب إرسال الرسالة الأخيرة للمواطنين والمطالبة بعدم مراجعة الوزارتين «العدل والإسكان» عمل الإسكان في الوقت الراهن على الربط بين الوزارتين في الأيام المقبلة من دون أن يحدد موعداً للانتهاء من الربط، ووجهت رسالة التنبيه بعدم المراجعة لجميع المسجلين لديها، على أن يتم توجيه رسائل أخرى بعد تحديث النظام للمعترضين.
وجاء تفاعل وزارة الإسكان سريعاً بعد تأكيد وزارة العدل أول من أمس أنه لا حاجة لمراجعتها بشأن تحديث بيانات المتقدمين لوزارة الإسكان، وتنبيهها بأن الاعتراض يتم على موقع وزارة الإسكان الإلكتروني مباشرة.
وأشارت العدل إلى أن دورها لا يتخطى تزويد وزارة الإسكان بمعلومات كتابات العدل التابعة لها في مناطق المملكة.
يذكر أن وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي، أشار إلى أن عدد المستحقين للدعم السكني بلغ 620889 من إجمالي عدد المتقدمين بطلبات الدعم السكني والبالغ 960397 من جميع مناطق المملكة، وذلك خلال الفترة من 6-5-1435هـ إلى 6-7-1435هـ عبر بوابة إسكان.
وأكد أن وزارته تحققت من بيانات المتقدمين على طلبات الدعم السكني، بالتعاون مع جهات حكومية عدة، منها وزارات التربية والتعليم والشؤون البلدية والقروية والداخلية والعدل والخدمة المدنية والشؤون الاجتماعية والتعليم العالي والمياه والكهرباء والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

البحرين: مفاوضات لنقل 4 سجناء سعوديين لإتمام محكومياتهم في بلدهم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

المنامة – ناصر بن حسين
تجري الحكومة السعودية مفاوضات عدة مع نظيرتها البحرينية، لتسهيل إجراءات نقل أربعة من مواطنيها السجناء، وإتمام قضاء محكومياتهم في بلدهم بعد أن دينوا في قضايا متفرقة، وتم حبسهم في سجون البحرين. فيما أُضيف سعودي جديد إلى قائمة السجناء السعوديين في البحرين، بعد إدانته بقتل صديقه، وتم الحكم عليه بـ «السجن المؤبد».
وكشف السفير السعودي في البحرين عبدالله آل الشيخ، عن «مفاوضات تجري بين السعودية والبحرين، بشأن تبادل السجناء بين البلدين، وذلك لقضاء محكومياتهم في بلدانهم»، لافتاً إلى وجود أربعة سجناء سعوديين أصدرت محاكم بحرينية أحكاماً بإدانتهم وسجنهم لمدد مختلفة. فيما أضيف لهم أخيراً سجينٌ خامس، في إشارة إلى سعودي ألقي القبض عليه بتهمة قتل صديقه في شقة مفروشة بالبحرين. وحكم عليه بالسجن المؤبد. فيما حكم على مساعده بالسجن ستة أشهر، إلا أن الأخير قضى فترة محكوميته وعاد إلى المملكة.
وأكد السفير آل الشيخ، في تصريح إلى «الحياة» أن «السجين المُدان يجب أن يقضي مدة طويلة من محكوميته في سجون البحرين، قبل نقله إلى المملكة». وأشار إلى صدور الحكم على السعودي الذي قتل صديقه قبل عامين، ومساعده الذي اتهم بـ «التستّر» على الجريمة، إذ وقع الحكم على الجاني بـ «السجن المؤبد»، أما مساعده فتم الحكم عليه بـ «السجن ستة أشهر، لافتاً إلى أن السفارة «قامت بمتابعة مجريات وأحداث القضية منذ وقوعها حتى لحظة الحكم على الجاني ومساعده».
وأوضح، أن «الجاني سيخضع للسجن المؤبد في البحرين، حتى يتم التفاوض على نقله إلى السجون السعودية، أما مساعده المتستّر على الجريمة، فحُكم عليه بالحبس ستة أشهر، وانتهت محكوميته وغادر البحرين». وكانت محكمة الاستئناف العليا في البحرين حسمت «الجدل» القائم في قضية قاتل صديقه في أحد فنادق المنامة العام الماضي، بعد تأييدها الحكم الصادر من المحكمة الكبرى الجنائية أول من أمس، بـ «الحبس المؤبد»، جراء طعنه بواسطة سكّين، إثر خلاف حدث بينهما. كما حكمت على زوج ابنته بالسجن ستة أشهر، لمساعدته في إخفائه جثة المتوفى. وحدثت القضية في عيد الفطر 1433هـ، بعد حضور المتهم الأول والمجني عليه إلى البحرين. إذ وقع خلاف بينهما بشأن العودة مجدداً إلى السعودية، ما أدى إلى إقدام أحدهما على طعن صديقه أثناء نومه طعنة واحدة في الصدر، فارق إثرها الحياة. وأوضحت التحقيقات أن الجاني استعان بأحد أقربائه لمساعدته في حمل الجثة، ودفنها في منطقة صحراوية بعيدة عن العمران، وسرقا موبايله ومحفظته قبل دفنه. فيما تم توقيف المتهمين في القضية بعد اعتراف الجاني بجريمته وتمثيلها والإشارة إلى موقع الجثة، كما أثبتت كاميرات المراقبة الموجودة في الشقة المفروشة التي أقام فيها الجاني والمجني عليه، إدانته في قتل صديقه.
وعلمت «الحياة» أن المتهم والمجني عليه أصدقاء منذ 40 عاماً. وحصل خلاف بينهما على تأجيل موعد العودة لأكثر من أربعة أيام متتالية، إذ قضاها الجاني في السهر والعودة إلى مقر السكن. فيما بدا أن المجني عليه لم يحتمل الأمر، ما اضطرّه إلى التذمّر، ما أدى إلى حدوث مشادّة كلامية بينهما، تطورت إلى قيام الجاني باستلال سكّين كانت موجودة في صحن الفواكه، وتسديدها إلى صديقه.
واستعان الجاني بزوج ابنته بعد الاتصال به، وطلب مساعدته في إخفاء معالم الجريمة، وذلك بإخراج المجني عليه من مقر سكنهما بطريقةٍ ما، والابتعاد به في منطقة صحراوية، إضافة إلى الاستيلاء على ممتلكاته وأوراقه الثبوتية وهاتفه النقال، الأمر الذي لم يدم طويلاً حتى وقع الجاني وشريكه في قبضة الأجهزة الأمنية، وجرى التحقيق معهما، قبل أن يدينهما القضاء البحريني.

جلد "متحرشي الظهران" عند بوابة المجمع... من دون شهود

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – عمر المحبوب وشادن الحايك

بعد نحو 10 أشهر من جريمة «التحرش» نال ستة متهمين في الواقعة الجزء الثاني من عقابهم أول من أمس، المتمثل في جلدهم جلدات متفاوتة، بحسب أحكام كل واحد منهم. ونفذ الحكم داخل المجمع التجاري وأمام البوابة ذاتها التي شهدت واقعة التحرش. إلا أن تنفيذ الحكم تزامن مع خلو المجمع من مرتاديه، صباحاً، ومع عودة الطلبة إلى المدارس.

وأكدت شرطة المنطقة الشرقية في بيان أصدرته أمس، تنفيذ عقوبة الجلد في حق المتهمين في ما عُرف بـ «قضية متحرشي مجمع الظهران»، من دون أن تحدد متى تم التنفيذ. وأوضحت على لسان متحدثها الأمني بالإنابة النقيب عبدالعزيز الحربي، في بيان صحافي (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أنه «إلحاقاً للبيان الصادر من شرطة الشرقية، بشأن التصرفات غير اللائقة التي بدرت من مجموعة من الشبان، تجاه عدد من الفتيات، في أحد المجمعات التجارية في المنطقة قبل أشهر. أنه تم إيقاف جميع المتهمين في هذه القضية، واستكمال جميع الإجراءات القانونية اللازمة».

وأضاف الحربي: «إنه تم تنفيذ الحكم الشرعي بجلد المتهمين داخل المجمع الذي حدثت فيه الواقعة بالظهران». وشدد على أن «مثل هذه التصرفات غير اللائقة، لا يمكن التغاضي عنها، وسيتم التعامل معها بحزم». فيما دعا جميع الشبان والفتيات إلى «الالتزام بالآداب العامة واحترام تعاليم ديننا الحنيف وتقاليد هذه البلاد الطاهرة».

فيما كشفت مصادر لـ»الحياة»، أن عقوبة الجلد تم تنفيذها في وقت مبكر من صباح أول من أمس (الأحد)، بجانب بوابة المجمع التي شهدت الواقعة. وعزت ذلك إلى أن «المجمع لا يوجد به زبائن، إضافة إلى بداية المدارس، ما يعني أن المجمع سيكون فارغاً، وأنه أفضل وقت لتنفيذ العقوبة، تفادياً للمتجمهرين». فيما كانت لجنة العفو عن السجناء تدرس إعفاء المتهمين في هذه القضية من عقوبة الجلد، التي صدرت في حق ستة شبان شاركوا في التحرش بفتيات أمام المجمع. نظراً لأن القضية لا يوجد فيها حق خاص، لكون الفتيات المتحرش بهن لم يقدمن أي بلاغ بحق الشبان المتحرشين. وفي هذه الحالة يحق للجنة درس إلغاء العقوبة.

يذكر أن المتهمين الستة تم إطلاق سراحهم، لانتهاء مدة محكومية السجن، ولم يتبق من الحكم إلا عقوبة الجلد. وقضت المحكمة الجزائية في الدمام في وقت سابق، بالسجن 15 شهراً مع الجلد في حق الشبان الستة، لتحرشهم واعتدائهم على فتيات في أحد المجمعات التجارية بالظهران، بعد أن ظهروا في مقطع فيديو انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي. فيما تفاوتت مُدد الأحكام للمتهمين بناء على نوع ما تم إثباته عليهم، إذ حُكم على المتحرش الرئيس بالسجن خمسة أشهر، وعلى متهمين آخرين ثلاثة أشهر، والثالث والرابع بالسجن شهرين، والسجن شهراً واحداً لكل من المتهمين الخامس والسادس، مع أحكام بالجلد للمتحرشين. وتم النطق بالحكم بعد الانتهاء من التحقيق معهم، وإثبات ما نسب إليهم وتصديق اعترافاتهم في القضية، وإحالتهم بعد ذلك إلى سجن الدمام لقضاء محكومياتهم. فيما تمت إحالة أحد المتهمين (أقل من 18 عاماً) إلى دار الملاحظة الاجتماعية في الدمام.

الضابط الأعلى للتحقيق: لا نستطيع تحديد الوقت النهائي للتحريات

بريطانيا: مظهر ملابس شهيدة العلم "ناهد" قد يكون سبب مقتلها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972253

الرياض - مناحي الشيباني
حصر فريق التحقيق البريطاني المكلف بالتحقيق في مقتل المبتعثة السعودية ناهد المانع أسباب مقتلها في سببين، الأول أن تكون الضحية مستهدفة من قبل شخص ما كانت على اتصال معه، وقد تكون قتلت إثر خلاف بينهما في الماضي، والسبب الثاني أن يكون الجاني اعتدا عليها بالصدفة ولا علاقة له بها، ربما بسبب يتعلق بمظهر ملابسها التي كانت ترتديها حينذاك.
وأوضح المحامي المكلف بمتابعة سير القضية أحمد بن محمد الراشد ل"الرياض" أنه تلقى خطاباً من جهات التحقيق (تحتفظ "الرياض" بنسخة منه) يؤكد سير التحقيقات في مقتل المواطنة ناهد المانع، مضيفاً أن فريق التحقيق أبلغني أن السبب في مقتلها لا زال مجهولاً وحصره في السببين السابقين وأن الأسباب لا تزال متعددة.
وأكد أنه طالب جهات التحقيق في خطاب بعثه إلى سفير المملكة المتحدة بالسعودية بتحديد موعد نهائي للإعلان عن نتائج التحقيق والتوصل للجاني بحيث لا يتعدى شهراً من تاريخ الأول من سبتمبر 2014م.
وقال "مارك" شرطي مباحث والضابط الأعلى للتحقيق في قضية مقتل المبتعثة يرحمها الله في خطاب وجهه للمحامي الراشد: "يوجد لدينا موارد متوفرة تمكننا من الاستمرار وإكمال التحقيق في أسرع وقت ممكن إلا أنني لا أستطيع أن أحدد تماماً الوقت الذي سننتهي فيه من التحقيق لأن الهدف الرئيس أمامنا هو فحص كافة الأدلة وتمييز القاتل أو القتلة في جريمة قتل ناهد، وإحضارهم أمام المحاكم لتلقي العدالة".
واعتذر الضابط عن تسليم الملف الكامل للتحقيق والتحريات التي قام فيها فريق التحقيق لعدم الانتهاء من التحريات والتحقيق، وطلب من المحامي الراشد تقدير جدية الدور الذي يقوم فيه الفريق في هذه القضية.

"الخدمة المدنية" : 1.2 مليون موظف حكومي .. والنساء 39 ٪

15 ألف موظف تركوا الخدمة خلال شهر شوال

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

مفضي العنزى - الرياض

17

كشفت وزارة الخدمة المدنية في النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة من قبلها لشهر شوال عن أن عدد العاملين في الدولة حتى 1435/10/1هـ (1.219.064) موظفاً ومستخدماً، يشكل الرجال ما نسبته 61.31% والنساء 38.69% . فيما يبلغ عدد غير السعوديين (73.185) معظمهم يشغلون وظائف صحية وبعض الوظائف التعليمية في مجال التعليم العالي، في حين بلغ عدد من تم تعيينهم خلال الفترة من 1/ 1/ 1435هـ حتى 1/ 10/ 1435هـ (7.243) موظفاً ومستخدماً فيما بلغ من ترك الخـدمــة خـلال نفس الفتــرة (14.915) موظفاً ومستخدماً.
و تسيّد قطاع التعليم القطاعات الأعلى في استيعاب الموظفين من السعوديين وغير السعوديين إذا بلغ عدد شاغلي الوظائف التعليمية من الرجال والنساء (513298) معلماً ومعلمة جُلّهم من السعوديين.
وقالت النشرة الإحصائية : إن عدد من تم توظيفهم عن طريق الوزارة خلال الفترة من 1435/1/1هـ حتى تاريخ 1435/10/1هـ والبالغ عددهم (6.230) مواطناً ومواطنة من خريجي الجامعات والدراسات العليا والمعاهد والكليات دون الجامعية، أما من تم ترقيتهم في نفس الفترة فبلغ عددهم (18.531) موظفاً من الرجال والنساء إلى مراتب مختلفة، فيما بلغ عدد من وافقت لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية خلال نفس الفترة على التدريب والابتعاث والإيفاد فعددهم (3.263) موظفاً.

÷العمل× تحول قضية عمال ينبع إلى لجنة تصفية الأجور تجاوباً مع ما نشرته "المدينة"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

سالم السناني - ينبع
تجاوبًا مع ما نشرته «المدينة» الأسبوع الماضي عن معاناة عمال إحدى الشركات تحت عنوان «شركة تجبر 190 عاملًا وموظفًا على التسول بحرمانهم من الرواتب 5 أشهر». أوضح مصدر في مكتب العمل لـ «المدينة» أنه تم تحويل القضية إلى لجنة تصفية أجور العمال مكونة من المحافظة والتجارة ومكتب العمل ولديها حساب بنكي.
وأكد أنه سيتم توقف مستخلصات الشركة وتحويلها إلى حساب لجنة التصفيات والقيام بدفع رواتب العمال من مستخلص الشركة، لافتًا إلى أنه صدر قرار لمن يرغب من العمال من العاملين بالشركة بنقل كفالته وتصحيح وضعه.
وفيما تسبب تأخر صرف رواتب العمال لأكثر من 5 أشهر في توقف العمل في مشروع شبكة الصرف الصحي، الذي كان من المتوقع الانتهاء منه في عام 1432هـ، أكد العمال أنهم لن يباشروا العمل سواء في المشروعات الخاصة بالبلدية أو مصلحة المياه، إذا لم تصلهم رواتبهم، خاصة أنهم قدموا أكثر من 35 شكوى لجهات كثيرة ومنها مكتب العمل والمحافظة.
وذكر مسؤول عن العمال سعودي الجنسية أنه يتصل كل يوم على المسؤولين عن الشركة ولكن لا يردون على جولاتهم أو يغلقونها، مبينًا أن أغلبهم من الجنسية اللبنانية، لافتًا إلى أن العمال اجتمعوا أمس الاثنين في الشركة بجوار مستشفى ينبع العام، وحضرت الجهات المعنية ومنها الدوريات ومكتب العمل.
من جانبه، أشار مصدر من مصلحة المياه إلى أن الشركة تعمل في إنشاء شبكة الصرف الصحي بينبع وقد انتهت المدة المتفق عليها وأنجزت بعض المشروعات ولكن لم تنته من بعضها.
وأضاف أنه على الرغم من أنه تم التمديد للشركة لإنجاز المشروعات أكثر من مرة إلا أنها لم تنته حتي الآن، مع العلم أن المدة التي تنتهي فيها كان يفترض عام 1432هـ،
وأضاف أنة تم إيقاف مستحقات الشركة، وقامت الوزارة بمنعها من الدخول بأي مناقصة. يذكر أن محافظة ينبع تعاني من نقص في مشروعات الصرف الصحي، حيث لا يوجد صرف صحي إلا في عدة أحياء، مما جعل الكثير من أهلها يهجرونها إلى أحياء أخرى، ولم تسلم كثير من المساجد من معاناة الصرف الصحي. وتتسبب مشروعات الصرف الصحي غير المنجزة حتى الآن في تعطل بعض الشوارع بينبع بعد أن توقف العمال عن العمل فيها، ولا تزال على وضعها منذ سنوات عدة.

"التأمينات": إفلاس الشركات يمنح الموظفين تعويضات "ساند"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف
اكدت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ان هناك حالات غير الفصل تمكن المشتركين الزاميا في "ساند" من البرنامج مثل افلاس المنشأة واقفالها وبالتالي تسريح جميع عمالتها، أو تسريح المنشآت لبعض عمالتها عند الدخول في الأزمات الاقتصادية.
وأشارت الى ان الحكومة ستقوم بضمان دفع التعويض وجميع مستحقات المستفيدين من البرنامج حتى ولو فاقت مصروفات البرنامج مساهمات المشتركين.
وقال مصدر مسؤول لـ "المدينة": إن النظام الحالي لا يسمح للمنشأة بفصل السعودي الا من خلال شروط معينة، ولكن قد يكون هذا البرنامج خطوة في طريق اعطاء المنشأة حرية أكثر في استبدال العامل السعودي بعامل سعودي آخر أكثر كفاءة مما يحقق نوع من الحرية في الحركة المطلوبة داخل سوق العمل والتي تخدم أصحاب الأعمال بطريقة مباشرة وتحقق نوعاً من التنافس المحمود بين العاملين السعوديين والذي يبني قدرات الكوادر الوطنية, وبالتالي يخدم العاملين السعوديين والمجتمع كافة، اضافة الى أن صرف التعويض خلال الفترة الانتقالية سيعمل كأداة تسهل وتيسر على العامل السعودي الانتقال الى فرصة وظيفية جديدة. وأشار الى ان البرنامج أعدّ بمقاييس عالمية ومعمول فيها في العديد من دول العالم، وهو أحد برامج الحماية المنتشرة في المجتمع الدولي وقد تم تطويره بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بعد دراسة تجارب مماثلة معمول بها عالمياً، كما تم الأخذ في الاعتبار مرئيات أصحاب الأعمال والمستفيدين في السعودية وذلك بهدف الخروج بمعادلة تحقق التوازن المالي بين الاشتراكات والمصروفات . ويطمح البرنامج الى تحقيق الفائدة لجميع الأطراف وذلك بتيسير الفترة الانتقالية على الموظف الذي فقد عمله لأسباب خارجة عن ارادته وذلك من خلال صرف تعويض مالي. واشار الى أن البرنامج سيخفف من التخوف من عدم الاستقرار الوظيفي في القطاع الخاص وبالتالي اقبال مزيد من الكوادر الوطنية للقطاع الخاص ، وكأي برنامج تأمين وعندما تكون الشمس مشرقة لا يشعر عامة الناس بالحاجة الى مظلة تقيهم من المطر ولا يستشعرون أهميتها الا حين ينهمر المطر. وعن من يتحمل التعويضات اذا فاقت المصروفات قال ان الحكومة تقوم بضمان دفع التعويض حتى ولو فاقت مصروفات البرنامج مساهمات المشتركين .

برئاسة ولي ولي العهد

مجلس الوزراء يشدد على توجيهات خادم الحرمين الشريفين وولي العهد بخدمة الحجاج

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4011544

واس - جدة

ترأس صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر السلام بجدة.
وفي بداية الجلسة، رحب سمو ولي ولي العهد باسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بحجاج بيت الله الحرام الذين بدأت أفواجهم تصل إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج، ونقل للجميع توجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد لجميع القطاعات الحكومية والأهلية لتوفير كل ما يحتاجه حجاج بيت الله الحرام منذ قدومهم حتى مغادرتهم - بمشيئة الله - أراضي المملكة بعد أداء مناسك الحج.
مؤكداً أن ما وفرته المملكة العربية السعودية من خدمات ومشروعات عملاقة في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة وفي الحرمين الشريفين من توسعات تعتز بها ولا تهدف من ورائها إلا رضا الله - جل وعلا - وخدمة الإسلام والمسلمين.
كما اطلع مجلس الوزراء على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - من فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.
وأوضح وزير الحج وزير الثقافة والإعلام بالانابة الدكتور بندر بن محمد حجار ، عقب الجلسة أن مجلس الوزراء، اطلع بعد ذلك على جملة من التقارير حول تطور الأحداث في عدد من الدول العربية الشقيقة، ومستجدات الأوضاع على الساحة الدولية.
مشدداً على المضامين التي اشتملت عليها كلمة خادم الحرمين الشريفين لدى تسلمه - أيده الله - أوراق اعتماد عدد من السفراء، وتحذيره - رعاه الله - من خطر الإرهاب وضرورة محاربته، ودعوته المجتمع الدولي إلى التعاون لمكافحة الإرهاب، والتحذير من أن خطره يمتد إلى العالم أجمع إذا لم يتم القضاء عليه.
ورحب مجلس الوزراء باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وإنهاء العدوان الإسرائيلي على غزة.
مشيداً بالدور الذي قامت به جمهورية مصر العربية ورعايتها الاتفاق، ومشدداً على أهمية الاسراع في إدخال المساعدات الإغاثية إلى قطاع غزة والتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني الذي عانى جرائم الحرب الإسرائيلية.
كما أكد مجلس الوزراء على ما تضمنه البيان الختامي لأعمال الدورة 132 لأصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما اشتمل عليه من مواقف ثابتة لدول المجلس تجاه عدد من القضايا السياسية إقليميا ودولياً، وتأكيد على مسيرة العمل الخليجي المشترك.
وبين أن مجلس الوزراء قدر ما عبر عنه التقرير الدولي الصادر عن مجلس الأجندة العالمية للتنافسية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» بشأن المدينة المنورة، وما أكد عليه من أن المدينة المنورة مثال فريد على تنافسية المدن العالمية بصفتها تمثل مركزاً تاريخياً للتنوير الروحي والفكري وما بينه من أن تنافسية المدينة المنورة - وفقاً لرؤية خادم الحرمين الشريفين في نموها وتطويرها - لا توجد مدينة في العالم تستطيع أن تحتل هذه المكانة في عالم حديث مترابط في ظل اقتصاد المعرفة في القرن الواحد والعشرين.
ونوه المجلس بافتتاح المحاكم المتخصصة للتنفيذ والأحوال الشخصية والإجراءات المتخذة لتسريع البت في القضايا، ومن ذلك تسهيل إجراءات قضايا الأسرة ودعمها بمراكز الصلح.
وثمن المجلس رصد تجاوزات الملكيات العقارية ومعالجتها قضاءً وفق التوجيهات الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله.
كما ثمن المجلس إعلان أسماء المستحقين للسكن على مستوى مناطق المملكة وفقاً لتنظيم الدعم السكني.
وهنأ مجلس الوزراء أبناء المملكة من الطلاب والطالبات في جميع مراحل التعليم بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، سائلاً الله - تعالى - أن يوفقهم في تحصيلهم العلمي، وأن يوفق جميع القائمين على التعليم في إنجاز هذه المهمة الجليلة، وتسليح أبناء المملكة بأسباب المعرفة والمهارات التي تؤهلهم - بمشيئة الله - للمزيد من النجاح في ميادين التربية والعلم والمعرفة.
وأفاد الدكتور بندر بن محمد حجار بأنه بناءً على التوجيه السامي الكريم اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 6 / 11 / 1435هـ على عدد من الموضوعات، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها.
وبعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وافق مجلس الوزراء على النظام الموحد بشأن المواد المستنفِدة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المعدل)، المعتمد من لدن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (الثالثة والثلاثين) التي عقدت في (الصخير) في مملكة البحرين يومي 11 و12 / 2 / 1434 هـ ، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك، ومن أبرز ملامح هذا النظام :

ـ التخلص التام من استهلاك المواد المستنفِدة لطبقة الأوزون وإحلال البدائل الآمنة بما يتوافق مع المصالح الوطنية لدول المجلس.
ـ وضع وتنفيذ خطط وبرامج في دول المجلس لتأهيل القطاعات التي تعتمد أنشطتها على المواد الخاضعة للرقابة، ومساعدتها في الالتزام بالممارسات السليمة في عمليات الإصلاح والصيانة والتحول إلى البدائل المناسبة.
ـ تسهيل تبادل المعلومات والبيانات بين دول المجلس الخاصة بالاتجار وتداول المواد والأجهزة والمعدات والمنتجات الخاضعة للرقابة من أجل التجارة البينية ومكافحة العمليات غير المشروعة.
كما وافق مجلس الوزراء على تعيين الدكتور خالد بن محمد الفهيد (وكيل وزارة الزراعة لشؤون الزراعة المكلف) عضواً في مجلس إدارة صندوق التنمية الزراعية ممثلاً لوزارة الزراعة.
واطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين لوزارة الإسكان وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عن عامين ماليين سابقين، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيهما ووجه حيالهما بما رآه.
وسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتائج هذه الجلسة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين ـ أيده الله ـ ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه النظر الكريم.

اليوم

95٪ من ضحايا العنف الأسري ·إناث"

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4011580

حمزة بوفهيد- الأحساء
انخفض معدل حالات العنف الأسري إلى % 44 للحالات المسجلة شهريًا بمستشفى الملك فهد بالهفوف مقارنة بين أشهر عام 1434وما يقابلها بالعام الحالي 1435هـ، حسب ما أظهرته إحصائية فريق عمل قسم الخدمات الاجتماعية الطبية بالمستشفى بإشراف الأخصائي الاجتماعي إبراهيم المحيش.
وأكد مدير المستشفى الدكتور محمد العبدالعالي أن الإناث تصدرن قائمة من وقع عليهم العنف بنسبة % 95، بينما تمثل 92% من الحالات تمثل اعتداءً جسديًا، و% 8 عبارة عن حالات إهمال في غالبها و% 67 من مجمل الحالات المسجلة متكررة، فيما تراوحت أعمار % 94 من المعنفين بين « 15 إلى 65» عامًا. ودعا التقرير إلى افتتاح مكاتب استشارية أسرية «نفسية واجتماعية» في الأحياء؛ لحماية مكون المجتمع الأسرية من إرهاصات العنف الأسري، معتبرًا العنف الأسري ظاهرة اجتماعية نفسية تعاني منها كل المجتمعات سواء المتقدمة أو المجتمعات النامية، لافتًا إلى أن آثار العنف الأسري تلقي بظلالها على المجتمع «اجتماعيًا، وصحيًا، واقتصاديًا، وأمنيًا»، وأبرزها الطلاق وتشتت الأبناء وانحراف الأحداث ومعاقرة المخدرات وشرب المسكر، وإصابة أحد أفراد الأسرة بالاكتئاب والاضطرابات النفسية والكرب والضغوط، والتوتر الذي ربما يؤدي إلى الانتحار.

الرياض
www.Alriyadh.com

خط الكفاية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972278

نجوى هاشم

توصلت دراسة سعودية حديثة إلى مصطلح أطلقت عليه "خط الكفاية "لقياس معدل انتشار الفقر كما جاء في الخبر الذي نشر في "الرياض" في العاشر من إبريل 2014م.

وكشفت الدراسة التي تبنتها مؤسسة الملك خالد الخيرية ونشرت نتائجها المطبقة على عشرة آلاف أسرة في مناطق المملكة عن أن مصطلح "خط الفقر" المستخدم على نطاق واسع ليس مجدياً في المجتمع السعودي .. ولا يعكس بدقة الأوضاع المعيشية للأسر المحتاجة.!

ويعرف الباحث السعودي الدكتور سلمان عبدالعزيز الدامغ مصطلح "خط الكفاية"بأنه "الحد الذي يمكن عنده للأفراد أن يعيشوا حياة كريمة .. ولا يحتاجون إلى أي مساعدات إضافية .. ولايمكنهم دونه العيش حياة تغنيهم عن استجداء المحسنين أو التردد على الجمعيات الخيرية التي تقدم مساعدات أو التسول".!

والواقع أن أهم مايلفت في الدراسة هو أن "خط الكفاية" للأسرة المكونة من خمسة أفراد هو مبلغ (8926) ريالا شهرياً من خلال قياس خط الكفاية الذي قام به الباحث بوضع 10مكونات تمثل الاحتياجات الأساسية للأسرة وهي (السكن، والأكل، والملبس ، والرعاية الصحية، والحاجات المدرسية، وحاجات الأطفال الرضع، والكماليات، واحتياجات أخرى" والمواصلات، والخدمات الأساسية، والترفيه).

ويشير الباحث إلى أن أهمية هذه الدراسة تنبع من أن ظاهرة الحاجة تزداد باستمرار في المملكة، وأنها ستمكن الجمعيات الخيرية في المناطق المختلفة من معرفة حاجات الأفراد والأسر الذين تقدم خدماتها لهم معرفة دقيقة مايمكنها من أن تصبح أكثر فعالية ، كما تمثل هذه الدراسة تقويماً لنظام الضمان الاجتماعي الحالي في المملكة نظراً لوجود جوانب نقص كثيرة فيه أبرزها عدم كفاية مخصصات الضمان الاجتماعي لحاجات الأفراد المستحقين!

منذ شهرين كتبت مقالاً عن خط الفقر وتناولت فيه أن من دخله 6000الآف يصنف على خط الفقر أو مادون وأن الراتب إن قلّ عن ذلك لأسرة من أربعة أفراد فهي تحت خط الفقر بكثير.

تأتي هذه الدراسة لتؤكد أن هنالك عددا كبيرا من المواطنين تحت خط الفقر لأن حد الكفاية كما توصل إليه الباحث" 8926" والواقع أن الوظيفة لنصف الموظفين أو أكثر من ذلك لاتوفر هذا المبلغ. فمن يعملون في القطاع الخاص كرجال أمن ومستخدمين وموظفين في المحلات أو الشركات لاتزيد رواتبهم على 4000 أو 5000 الآف ريال بعد التعديل ورفع الرواتب، وهو لايتماشى مع الحد الأدنى للحياة الكريمة وخاصة إذا كان أفراد الأسرة أكثر من خمسة أفراد.

خاصة أن الدراسة ربطت خط كفاية" 8926" بخمسة أفراد، والواقع أن أغلب الأسر السعودية أكثر من ذلك أبناء وأقارب يعيش أغلبها وهو ما يمثل المأساة تحت خط الفقر بكثير ما يضطرها للاقتراض أو اللجوء للجمعيات الخيرية التي تظل إمكاناتها محدودة جداً ولن تسد العجز الذي يخلفه الراتب غير الكافي ..فهي قد تمنح هذه الأسر مواد غذائية أو تساهم بمبلغ بسيط مساعد قد لايتعدى 500ريال شهرياً وهي لاتلام لضعف الإمكانات وكثرة المحتاجين والذين يعتقدون أنها ستسد حاجاتهم.

أتفق مع الباحث في أن ظاهرة الفقر تزداد، وأختلف معه في دور الجمعيات لأنها تظل محكومة بإمكاناتها المادية والبشرية، وأيضاً ارتباطها بالمدن الكبرى، فمثلاً يتبع مدينة جازان 5000 الآف قرية وجمعيتان أو ثلاث في مدينة جازان .

هل بالإمكان أن تفي باحتياجات الآف القرى؟ أو تصل إليهم وتوفر الحد الادنى لهم من الحياة الكريمة والتي هي في الأصل مسؤولية الدولة، وليس الجمعيات الخيرية أو المحسنين؟

في قرى جازان البعيدة أو على خط الأتوستراد بداية من الدرب والشقيق لو دخلت الى تلك القرى لاعتقدت أنهم خارج نطاق الخدمات، أسر بأطفال كثيرين، وبيوت بسيطة، يعيشون على معونات الضمان الاجتماعي وبعضهم بدون..

المشكلة أن الضمان الاجتماعي كما قال الباحث تشوبه الكثير من النواقص ولعل أبرزها عدم كفاية مخصصاته لحاجات الأفراد المستحقي فماذا تفعل 950ريالا لفرد أو لامرأة فقيرة؟

أعرف كثيرا من النساء يعشن على ذلك حياة فقر كامل، هل تكفي 950ريالا لمأكل وملابس وعلاج ومواصلات واحتياجات أخرى؟

السؤال لايحتاج الى إجابة؛ لإن إجابته عملية هذه الايام والأسر تواجه احتياجات المدارس وقبلها العيد وقبلها رمضان، و لتزامات الإجازة .. كل ذلك ضمن رواتب محدودة وارتفاع في الأسعار.. !

السؤال من لديه ستة أو ثمانية مع والدته أو آخرين وراتبه 9000هل يكفي؟

هو يحتاج الى ضعف هذا المبلغ، أو يكمل الشهر مقترضاً أو يتنازل عن الكثير من الأساسيات..

الكارثة في ذلك العلاج في ظل ارتفاع أسعار الأدوية كيف سيوفر ذلك؟ أو سيدخل مستشفى لحالة طارئة ؟
أعرف سيدة كريمة تتقاضى الضمان 950ريالا أرادت أن تعمل عملية في عينيها في مستشفى خاص فاضطرت إلى عمل جمعية 500 ريال لمدة عام على أن تمد يدها للناس، وأرتأت أن تعيش ب 450ريالا في الشهر؛لأن الضمان لايوفر العلاج، وليس هناك ضمان صحي..!
وهل وبنظري هذا هو الأهم يعاد النظر في مخصصات الضمان الاجتماعي، وزيادتها وبالذات للنساء الفقيرات "لأن الفقر أنثى"، رغم التحسن الطفيف في النظام في السنوات الأخيرة والمعونات التي خصصها خادم الحرمين الملك عبدالله لمستفيدي الضمان في رمضان لتغطية الاحتياجات وهي تساعد وتسد النقص لكن لامناص من زيادة المخصص حتى نحفظ كرامة المحتاج قبل أن تكتفي حاجته، والتي أعتقد أنها ستظل تلك الحاجة التي لاتسد بزيادة مقننة ومحدودة يقابلها ارتفاع في الأسعار !!!

الخدمات الصحية.. إلى متى؟؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140902/Con20140902720808.htm

أحمد عبدالله عاشور

لم يكن الخبر الذي نشرته صحيفة الحياة في عددها الصادر بتاريخ 15 أغسطس تحت عنوان (الحصول على موعد في مستشفى حكومي يحتاج إلى 6 أشهر).. لم يكن هذا الخبر مفاجئا بقدر ما كان صادما لدرجة الإيلام، فهو ليس خبرا مفاجئا من حيث أنه لم يكشف جديدا ولم يعر مستورا، فموضوع المواعيد في المستشفيات الحكومية وطول فترة الانتظار للحصول على موعد كشف أو سرير تنويم بات من الأمور التي يتداولها الناس في أحاديثهم اليومية وتعج بها صفحات الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي.. فهو لذلك ليس بالخبر الجديد أو الحدث الفريد.. وإنما كان ذلك الخبر صادما لأن ما يترتب عليه من مدلولات تفصح عن واقع مؤلم يعيشه عدد كبير من المواطنين في بلد أنعم الله عليه بنعم لا تعد ولا تحصى وثروات يحسدنا عليها الكثيرون.. وقيادة واعية مخلصة تضع هموم المواطن فوق كل اعتبار.. وكفاءات وطنية مقتدرة في مختلف الميادين والتخصصات.. أمران لا يمكن للإنسان تجاهلهما.. والانتظار طويلا وهما: التعليم.. حتى يكبر.. والمريض.. حتى يشفى.
ولا أكتمكم أنني كنت قد عقدت العزم فيما بيني وبين نفسي على أن أكف عن الكتابة في المواضيع التي تثير الحساسيات وتكشف العورات وتخلق العداوات وأن أكتفي بالحديث عن الإيجابيات.. إلا أنني اضطررت للتراجع عن هذا القرار تحت ضغط الصور المؤلمة وتكرار القصص والحكايات المحزنة ومشاعر اليأس والإحباط التي باتت تحاصرني صباح مساء في نظرات أولئك الذين اضطرتهم ظروفهم الصحية والمادية لمراجعة أحد المستشفيات الحكومية، فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع عن حكاية مؤسفة أو أن يلجأ إلينا البعض للتوسط وبذل المساعي للعثور على سرير تنويم في أحد المستشفيات الحكومية.. بحكم علاقاتي السابقة بهذا الجهاز وأحيانا في بعض المستشفيات الخاصة التي انتقلت إليها عدوى انعدام الأسرة الشاغرة.
ولعل مما يزيد من مشاعر الحسرة والألم أن ما نسمعه ونقرأه من تصريحات المسؤولين في وزارة الصحة لا ينسجم إطلاقا مع ما نشاهده ونلمسه على أرض الواقع وكأنما هؤلاء المسؤولون يتحدثون عن بلد آخر ويصفون واقعا غير واقعنا الذي نعيشه، فلطالما تحدث المسؤولون عن افتتاح العديد من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية وعن الجهود الكبيرة التي بذلتها الوزارة للتغلب على مشكلة المواعيد ونقص الأسرة إلا أن ما نشاهده ونلمسه على أرض الواقع وما يردده أي مراجع لأي مستشفى حكومي خاصة في المدن الكبيرة يختلف تماما عما يردده المسؤولون في الوزارة..

ولعل هذا الواقع يدفعنا لا محالة للتساؤل عن الأسباب الحقيقية التي أفرزت هذا الوضع وعدم تناسب الخدمات الصحية المقدمة للمرضى مع الاعتمادات المخصصة للصحة رغم التوجيهات الصريحة والمتكررة لقيادتنا الحكيمة ورغم الدعم السخي الذي قدمته القيادة لوزارة الصحة.
وكنت في مقال سابق قد تطرقت إلى هذا السؤال وحاولت الإجابة عليه.. وخلصت إلى أن الخدمات الصحية في بلادنا تعاني من أوضاع خلقتها تراكمات عديدة على مدى عقود من الزمن.. وأن وزارة الصحة بصفتها الجهة الرئيسية المسؤولة عن توفير الخدمات الصحية للمواطنين تعاني بدورها من مشاكل هيكلية وتخطيطية وإدارية وتنفيذية متعددة أدت في مجملها إلى فقدان البوصلة لدى مسؤولي الوزارة.. مما نتج عنه عجز الوزارة عن القيام بمسؤولياتها على الوجه المطلوب وفشلها في إيجاد حلول للمشاكل المتفاقمة التي باتت تقض مضاجع المواطنين وتكدر صفو حياتهم.
إنني كنت ولازلت أؤمن بأن صحة الإنسان لا يجب أن تكون مجالا للتجارب وأن أي نجاح للوزارة في إصلاح أوضاعها يجب أن ينطلق من رؤية جديدة ويستند إلى آليات مختلفة.. ويتحقق من خلال إجراءات حاسمة وقرارات شجاعة تشمل طيفا واسعا من المجالات والمحاور ذات الصلة، بهدف الخروج باستراتيجية واضحة ومحددة وقابلة للتنفيذ تضع في الاعتبار عددا من المهام الرئيسية تشمل ضمن ما تشمل ترتيب الأولويات بشكل صحيح وإنشاء قاعدة بيانات صحية متكاملة تحدد الوضع الراهن والاحتياجات الحالية والمستقبلية بشكل يسهم في التخطيط السليم مع بذل كل الجهود للقضاء على المركزية والتركيز على التطوير الإداري والفني وأهمها تدريب وتأهيل العاملين والالتزام بمعايير الجودة..
وممارسة أساليب فعالة للتقييم والمحاسبة وزيادة التنسيق والتكامل بين القطاعات الصحية المختلفة بما فيها القطاع الخاص ودعم برامج الطب الوقائي وبرامج تعزيز الصحة والاهتمام بتطوير البنى التحتية والإسراع في برامج خصخصة الخدمات الصحية وفق النماذج التي تناسب نظامنا الصحي مع الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال وتطوير مراكز الرعاية الصحية وزيادة عددها بما يتناسب مع الاحتياج الفعلي.. وزيادة عدد أسرة المستشفيات الحكومية وخاصة أسرة العناية المركزة وتجاوز الأساليب البيروقراطية العقيمة في التواصل بين المسؤولين لضمان سرعة التنسيق.. ووضع برنامج زمني لمتابعة تنفيذ المشاريع الصحية والاستفادة من أي دراسات أو خطط استراتيجية متوفرة من مسؤولين سابقين وإكمال المناسب منها.. وأخيرا وليس آخرا التغلب على المعوقات الإدارية والنزعات الإحباطية ومراكز القوى داخل أروقة الوزارة التي تسعى إلى مقاومة التغيير وتؤمن بأنه ليس بالإمكان أفضل مما كان.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المتاجرة بالهاربات

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/02/article_882540.html

علي الجحلي

عندما قرأت خبر ضبط مكاتب تشغل العاملات المنزليات الهاربات تذكرت عاملتي التي هربت قبل شهر رمضان. كان الجميع يؤكدون أن العاملة ستعمل في منزل آخر، ولكن بأضعاف الراتب الذي تتقاضاه عند الفقير لله.
اجتمعت في القضية مكونات تبادل المصالح. المكتب يريد المال ممن لا خادمات عندهم، والعاملة تريد المزيد من الأموال لتحقق أكبر فائدة من وجودها في الغربة. تلك مكونات الجريمة التي أساسها تحقيق مصلحة أشخاص على حساب آخرين، بغض النظر عن جواز وقانونية تلك المصالح أو طريقة تحقيقها.
لهذا جاء الشرع والقانون ليضبطا العلاقة بين الناس، ويمنعا من يحاول أن يحقق مصالحه على حساب الآخرين من الانفراد والسيطرة على الأمور في المجتمعات. أظن أن على الضحايا في طرفي المعادلة "الكفيل ومشغل العاملة بطريقة غير نظامية" مسؤولية مهما قلّت بالنسبة للكفيل بالذات.
لكن ماذا عن الجهات المنظمة للعلاقات في المجتمع والمسؤولة عن تطبيق القانون؟ يجب أن تكون تلكم الجهات محايدة لتتمكن من تحقيق أقصى قدر من العدالة والتطبيق الأمثل للقانون، فهل هي كذلك؟

أمر آخر مهم، يجب أن تتشدد الجهات المسؤولة عن تطبيق القوانين عندما يصبح انتهاك القانون أكثر من حالة شاذة. التشدد والتفاعل السريع مع انتشار جريمة معينة وتطبيق عقوبات أكثر صرامة، يسهم في الحد من انتشار الجريمة. هذا ما استوقفني وأنا أقرأ أن "العمل" ضبطت مكاتب تشغل العاملات الهاربات. إذ لم يتم القبض على هؤلاء في فترة "الطفرة التشغيلية" وهي أيام وليالي شهر رمضان المبارك وما سبقها من أيام كانت فيها حوادث الهروب حديث المجتمع، وشكوى كل الناس.

يمكن أن نأخذ ظاهرة القبض تلك على كثير من المحامل، كل واحد أسوأ من الآخر. جاءت تلك الحملة في وقت أنهت فيه المكاتب مهمتها ولا مزيد من العملاء، كما أنها قبضت على عدد محدود لا يتجاوز 20 عاملة منزلية من الآلاف اللاتي هربن من كفلائهن. أما الضريبة التي فرضت فلم تتجاوز عشرة آلاف ريال وهي أرباح تشغيل ثلاث أو أربع عاملات.

هل يتوقع أحد أن تتوقف عملية تهريب العاملات وتشغيلهن بطريقة غير نظامية بعد حملة كهذه؟ لا أعتقد!

حقوق الإنسان تدرس مقترح إرسال وفد للتحقيق في جرائم داعش

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972187

جنيف - أ. ف. ب:
يعقد مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة اليوم الاثنين في جنيف اجتماعاً يبحث خلاله مشروع قرار اقترحه العراق يدعو إلى إرسال وفد يكلف بشكل عاجل بالتحقيق في الفظاعات التي يرتكبها مقاتلو تنظيم "داعش" في ذلك البلد.
ويدين مشروع القرار المطروح لدى دبلوماسيو الدول الـ 47 الأعضاء في المجلس "التجاوزات والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي الإنساني الناجم عن الأعمال الإرهابية".
ويحث مشروع القرار كل الأطراف على احترام القانون الدولي وحماية المدنيين وتلبية حاجاتهم بفتح ممر آمن أمام العاملين في المجال الإنساني من أجل الوصول إلى السكان المتضررين.
ويدعو مشروع القرار "المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمساعدة العراق على استعادة السلم والاستقرار والأمن في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم في العراق والشام والمجموعات الموالية لها".
وأخيراً يدعو المشروع مكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى "الإسراع في إرسال بعثة إلى العراق للتحقيق في إشاعات حول انتهاكات وتجاوزات في مجال حقوق الإنسان ارتكبها التنظيم والتحقق من وقائع وملابسات" تلك الجرائم كي لا يبقى المسؤولون عنها من دون عقاب.

كاريكاتير

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م

http://www.alyaum.com/article/4011634

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 ذو القعدة 1435هـ - 2 سبتمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5603